



Distr.
LIMITED

A/C.1/34/L.32
16 November 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

NOV 21 1979

UN/SA COLLECTION

الدورة الرابعة والثلاثون

اللجنة الأولى

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

اعتماد اعلان بشأن التعاون الدولي من أجل نزع السلاح

أثيوبيا ، الاردن ، أفغانستان ، أندونيسيا ، أنغولا ، بنن ،
بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية العربية السورية ،
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، السودان ، غينيا ، قبرص ،
كوبا ، مدغشقر ، منغوليا ، موزامبيق ، دنمارك ، اليمن ،
اليمن الديمقراطية : مشروع قرار

اعلان بشأن التعاون الدولي من أجل نزع السلاح

ان الجمعية العامة ،

ان تشير مرة أخرى الى التأكيد الوارد في الميثاق على أن شعوب الأمم المتحدة قد آلت
على نفسها أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وأن تنم لهذا الغرض قواها لصون السلم
والأمن الدوليين ،

وان تؤكد ثانية أهمية التوصيات والقرارات الصادرة عن دورتها الاستثنائية العاشرة المكرسة
لنزع السلاح ، وان تشير الى المبادئ التي أعلنتها في الوثيقة الختامية لتلك الدورة ،

واقترانها منها بأن هناك حاجة ماسة الى بذل جهود ايجابية متضافرة لزيادة تكثيف الاعمال
الشامل للتوصيات والقرارات التي اعتدت بالاجماع في دورتها الاستثنائية العاشرة ، وبأن من
الضروري ، تحقيقا لهذه الغاية ، أن تبذل الدول جميعها جهودا مستمرة وداعمة بشكل أكثر
تنسيقا ، وعلى أساس التعاون على نطاق العالم بأسره ، حرصا على الأمن والسلم ،

وان تشير الى اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين
الدول وفقا للميثاق ، الذي أعلنت الجمعية العامة فيه أن على جميع الدول أن تواصل التفاوض بحسن
نية لعقد معاهدة عالمية في وقت مبكر بشأن نزع السلاح العام الكامل ، وأن تعمل جاهدة على
اتخاذ التدابير المناسبة لتخفيف التوترات الدولية وتوطيد الثقة بين الدول ،

وان تؤكّد حق كل أمة وكل انسان ، فير القابل للتصرف ، في العيش في سلم وامنأى —
أى تهديد بالحرب ، وفي ظل الحرية والاستقلال ، كما أكدت الأمم المتحدة رسميا ذلك من جديد
في الاعلان الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم ، ذلك الحق الذى يخدم احترامه المصلحة
العليا للجنس البشرى ، والذي هو شرط لا فنى عنه للتطور الكامل للجنس البشرى ،

وان تدرك أن من شأن تأمين نمو الافراج بصورة دينامية في جميع مجالات العلاقات الدولية
وفي جميع مناطق العالم أن يسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح ،

وان تشعر بانزعاج بالغ لأن السلم الدولي وأمن الشعوب مافتتا يتصرمان للتهديد نتيجة
لسباق التسلح ، ولا سيما في الميدان النووى ، وتراكم مخزونات الأسلحة ذات القوة التدميرية الضخمة ،
ولأن استمرار سباق التسلح يتعارض في الوقت ذاته ومصالح التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى
والثقافى للانسانية ،

وان تلاحظ ، بصفة خاصة ، ان سباق التسلح لا يتسق بل يتعارض مع الجهود الموجهة
شطر اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ،

وان تؤكّد أن حكومات جميع بلدان العالم ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، تنطلق
بمسؤولية تاريخية فيما يتعلق بازالة الحرب من حياة الانسان ، وذلك ، في المقام الأول ، عن طريق
اتخاذ تدابير فعالة وحاسمة في مجال نزع السلاح ترمي الى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة
دقيقة فعالة ،

وان تلاحظ أن مسؤولية خاصة بشأن تحقيق نزع السلاح العام الكامل ، ولا سيما نزع السلاح
النووى ، وتغادى نشوب حرب نووية ، تقع على عاتق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من
الدول ذات الأهمية العسكرية ،

وانطلاقا من المبدأ القاننى بأن التعاون الفعال والبناء والمستمر فيبين الدول على أساس
الثقة المتبادلة والارادة السياسية ، وينغض النظر عن نظامها الاجتماعى ودرجة نموها الاقتصادى ،
أمر اساسى لتحقيق نزع السلاح وبلوغ أهدافه ،

واقترناعا منها بأن هذا التعاون يجب أن يثبت وينمو ويتضاعف في اطار تبادل الاتصالات
وفي أى محفل تجرى فيه الدول مفاوضات بشأن نزع السلاح ، ولا سيما في لجنة نزع السلاح ، لكسب
تحقق أهداف هذه المفاوضات في أسرع وقت ممكن ،

واقترناعا منها أيضا بأن هذا التعاون يجب أن يعبر عن تصميم مشترك من جانب الدول على
تحقيق تحول حاسم في مفاوضات نزع السلاح ، ويجب ، في الوقت نفسه ، ان يتقدم عن طريق تهيئة
جو موات من الثقة في العلاقات فيما بين الدول ،

وان تضع في اعتبارها الدور الرئيسى للأمم المتحدة ومسؤوليتها الأساسية في تشجيع تضافر
الجهود واقامة التعاون بين الدول بغية حل مشاكل نزع السلاح ،

أولاً

تدعو رسمياً جميع الدول الى أن تشجع بفعالية تنمية وتعزيز وتكثيف التعاون الدولي بغية تحقيق أهداف نزع السلاح كما حددت في الدورة الاستثنائية العاشرة ، والى أن تقوم ، تحقيقاً لهذا الفرض ، بما يلي على وجه الخصوص :

- ١ - اتخاذ مبادرات بغية القضاء على خطر الحرب النووية ، وتدابير جديدة فعالة لوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه وتمهيد السبيل للمهدف النهائي للجهود المبذولة في عملية نزع السلاح ألا وهو نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة فعالة ؛
- ٢ - الاستعمال النشط لحقها ، غير القابل للمتصرف ، في الاشتراك في مفاوضات نزع السلاح ، وهو الحق الذي أكدته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ؛
- ٣ - الاشتراك بفعالية ، حسب الاقتضاء ، في التدابير المتخذة في ميدان نزع السلاح ، مع مراعاة ضرورة المحافظة على الأمن الدولي والوطني معاً وفقاً للميثاق ، والعمل على تعزيز تلك التدابير بنشاط ؛
- ٤ - اجراء مفاوضات نزع السلاح بحسن نية وفي آن واحد بشأن جميع البنود ذات الاولوية بما في ذلك اتخاذ تدابير ملائمة لبناء الثقة ، بغية ضمان أن تكمل هذه المفاوضات بعضها بعضاً وأن تؤدي في وقت مبكر الى تحقيق انجاز حاسم في مجال نزع السلاح ؛
- ٥ - بذل جميع الجهود لضمان احراز تقدم مستمر وسريع في المفاوضات المتعلقة بوقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، والامتناع ، تحقيقاً لهذه الغاية ، عن اعاقاة تلك المفاوضات بأى شكل ، ولا سيما باستغلال مسائل لا تتصل بنزع السلاح ؛
- ٦ - العمل جاهدة ، خلال مفاوضات نزع السلاح ، على أن تتجاوز هذه المفاوضات الموضوع الذي تدور بشأنه وهو التنمية النوعية للأسلحة وتخزينها ، وأن تحول ، حيثما أمكن دون ظهور انماط جديدة ومنظومات جديدة ، ولا سيما من أسلحة التدمير الشامل ؛
- ٧ - تأمين أن يستمر اجراء المفاوضات المتعددة الاطراف والاقليمية والثنائية بشأن نزع السلاح وفقاً لما يتصل بالموضوع من أحكام الوثيقة الختامية ، مع مراعاة دور الأمم المتحدة الرئيسي ومسؤوليتها الأساسية في مجال نزع السلاح ؛
- ٨ - الاضطلاع بجهود مشتركة لوضع تدابير محددة لنزع السلاح يكون من شأن تنفيذها أن يمكن تدريجياً من استخدام قسط كبير من الموارد التي تتاح عن طريق تلك التدابير في سد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ، وبذلك تسهم في راب الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، مع مراعاة الصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية .

ثانيا

تحت جميع الدول ، بغية زيادة تحسين المناخ الدولي اللازم للتنفيذ التام للوثيقة الختامية ، وتمجيل تقدم المفاوضات الملائمة المكرسة لنزع السلاح ، على القيام ، على وجه الخصوص ، بما يلي :

١ - بذل جهود حاسمة للتمجيل باتخاذ تدابير وانتهاج سياسات لتمييز السلم والأمن الدوليين ولبناء الثقة فيما بين الدول بهدف التقليل من خطر نشوب منازعات عسكرية وتيسير احراز تقدم حاسم في عملية نزع السلاح بما في ذلك تهيئة مناخ دولي موافق يفضي الى تعزيز السلم والأمن الدوليين ؛

٢ - اتخاذ تدابير فعالة للبدء في تنفيذ نظام الأمن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزه بالقضاء على التوترات ومتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، والقيام ، تحقيقا لهذه الغاية ، بالامتناع على وجه الخصوص عن التماس التفوق العسكري وعن اتخاذ أية خطوات أخرى قد تلحق الضرر بالجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح العام ، والامتناع بالتالي عن استعمال قوتها العسكرية لأفراض العدوان ، ولا سيما للتهديد بالقوة أو استعمالها سواء ضد سيادة أي دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ، أو ضد الشعوب الخاضعة للمهيمنة الاستعمارية أو الأجنبية والتي تسمى جاهدة الى ممارسة حقوقها في تقرير المصير ونيل الاستقلال ، أو للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ؛

٣ - العمل جاهدة وبثبات على التخلي عن جميع المفاهيم التي تستند الى التخوين العسكري وسياسات التصرف من موقف القوة ، فهي مفاهيم تؤدي الى تكثيف سباق التسلح أو ادامته وإلى زيادة تراكم الأسلحة ؛

٤ - التأكيد حيثما أمكن في قواعدها الدستورية أو بأية وسيلة ملائمة أخرى على توفير الارادة السياسية والعزم لديهما لأن تعزز بكل قواها قضية السلم والأمن الدوليين وتحقق تقدما في مجال نزع السلاح ؛

٥ - اتخاذ خطوات مكثفة ، سواء من خلال الأمم المتحدة أو بصورة فردية ، لجمع الرأي العام العالمي يتفهم بصورة أفضل خطر سباق التسلح والحاجة الى نزع السلاح ، ولتأمين أن يمارس الرأي العام العالمي تأثيرا ايجابيا على الجهود التي تبذلها الحكومات لحسم مسائل نزع السلاح ، على أن تستخدم لهذا الغرض النظم التعليمية ووسائل الاعلام الجماهيرية وسائر المؤسسات الاخرى الملائمة ؛

٦ - اتخاذ جميع التدابير الملائمة ، بما في ذلك التدابير التشريعية ، استنادا الى مبادئ الميثاق ، لمنع وحظر الدعاية للحرب وسباق التسلح ونشرية آراء تنادي بضرورتهم أو جدواهما لأسباب سياسية أو اقتصادية أو غيرها ؛

٧ - اتخاذ تدابير قوية ، بصورة فردية أو جماعية ، لنشر المثل العليا للسلم ونزع السلاح والتعاون والعلاقات الودية بين الشعوب .

ثالثا

تحث جميع الدول على أن تسمى جاهدة ، وهي في سبيل اعمال الارادة السياسية المشتركة المغرب عنها في الوثيقة الختامية ، الى اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح ، وعلى أن تقوم في هذا الصدد بما يلي :

١ - الاسترشاد في جميع مفاوضات نزع السلاح بمبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما وكذلك بتسكها بمبادئ التمايش السلمي ؛

٢ - ضمان حل مشاكل نزع السلاح بوحى من روح الوثيقة الختامية وبطريقة لا تمكّن أى دولة منفردة أو مجموعة من الدول من أن تحقق نتيجة للتدابير المتخذة مزايا على حساب دول أخرى في أية مرحلة ، وتمزز أمن الدول المشتركة في المفاوضات وأمن المجتمع الدولي بأسره ، ولا تخل بمبدأ عدم الانتقاص من أمن كل طرف من الأطراف ؛

٣ - التشاور مع بعضها البعض الآخر بشأن مسائل نزع السلاح على جميع المستويات ، بما في ذلك اعلامها ، حتى يتسنى لها أن تهيب ، يحدوها حسن النية والسعي الى المواءمة بين مواقفها ، الظروف السياسية السبقة اللازمة لحل هذه المشاكل ، وكذلك الاستفادة الى أقصى حد ، حرصا على نزع السلاح ، من جميع فرص التعاون التي تتيحها الدول في المجالات الاخرى للعلاقات فيما بينها ؛

٤ - النظر ، مع الوعي التام بمسؤولياتها وبروح من التعاون ، في جميع المقترحات والمبادرات التي تستهدف تشجيع اتخاذ تدابير محددة يقبلها الجميع في مجال نزع السلاح والمساعدة في التمجيل باحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح .

رابعا

١ - تعلمن أن احكام هذا الاعلان مترابطة في تفسيرها واعمالها ، وان كلا منها يشكل عنصرا من عناصر نهج مشترك تسير عليه الدول في تصميمها على الاحترام والتطبيق التامين لكـل مبادئ الوثيقة الختامية وعلى اقامة تعاون دولي على نطاق واسع لتحقيق أهداف نزع السلاح الحقيقي كما حددتها الدورة الاستثنائية العاشرة ؛

٢ - تعلمن كذلك أنه لا يجوز تفسير أى حكم من أحكام هذا الاعلان على أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ الميثاق أو يجب الوثيقة الختامية . ومن ثم لا يجوز أن يحول أى حكم من أحكام هذا الاعلان دون الاعمال الفورية لحق أية دولة في الدفاع عن النفس بصورة فردية أو جماعية ، أو حقها المشروع في أن تدافع عن سلامتها الإقليمية أو في أن تحرر أراضيها المحتلة وفقا للميثاق ، أو دون اعمال حق الشعوب المستعمرة او المشردة في الكفاح بكل وسيلة ممكنة في سبيل تحررها الوطني واستقلالها وتقرير مصيرها .